اختلال العلاقة بين انتشار الفساد والتنمية المستدامة حول العالم وسبل الخروج من هذه المعضلة. دراسة إحصائية مقارنة بين جملة من الدول والمناطق

أ.د. أعمر عزاوي جامعة قاصدي مرباح ورقلة
azzaoui47@yahoo.fr
أ.محمد العيد بيوض جامعة فرحات عباس – سطيف-
mohamedlaidbayoud@gmail.com

الملخـص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية نشوء علاقة تأثير وتأثر بين انتشار الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية، وذلك من خلال تحديد السبل الكفيلة بنجاح خططها التنموية المرسومة بتحليل العلاقة بين الفساد من جهة وعينة من المؤشرات التي تستعمل لقياس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة من جهة أخرى، وكان من بين هذه المؤشرات: الرفاهية، الفقر، الرعاية الصحية، التنمية البشرية وكذا الحصول على الربط بالكهرباء.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وثيق بين انتشار الفساد والتنمية المستدامة تمثلت في كون الفساد عائق رئيسي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الاقتصاديات النامية، وذلك لما له من أثر عكسي على تطور المؤشرات المعتمدة لتقييم مدى التقدم في تحقيق الخطط التنموية المرسومة.

على هذا الأساس، تم اقتراح جملة من التجارب والحلول الكفيلة بالمساعدة على الخروج من حلقة الفساد وانتهاج درب التنمية المستدامة على غرار اعتماد المنظور الإسلامي لدحر الفساد .

الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية المستدامة، الحوكمة، الدول النامية.

Abstract:

this study aims to test the hypothesis of the emergence of an influence and influenced relationship between the spread of corruption and achieving sustainable development in developing economies, by identifying the ways to successfully development plans drawn by analyzing the relationship between corruption on the one hand and a sample of indicators used to measure the economic and social dimensions of sustainable development on the other hand, was among these indicators: welfare, poverty, health care, human development and also the access to electricity connectivity .

The study found an association closely linked between the spread of corruption and sustainable development was that corruption is a major impediment in order to achieve sustainable development in developing economies, and that because of its adverse effect on the growth of indicators adopted to assess progress in achieving development plans drawn .
On this basis, a number of experiences and solutions have been proposed to help get out of the cycle of corruption and pursue a path of sustainable development like the adoption of the Islamic perspective to defeat corruption.
Key words: corruption, sustainable development, governance, developing countries.

تمهيد:

من أهم المواضيع التي تدور حولها النقاشات العالمية حاليا نجد موضوع التنمية المستدامة والذي اختلفت الآراء والمناهج والنظريات التي تحاول البت في السبل الكفيلة بتحقيقها ووضع الدول على المسار التنموي الذي من شأنه أن يخرجها من حلقات التخلف. حيث يذهب البعض إلى التركيز على الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سن خطط وبرامج تحمل في طياتها الآليات والإمكانيات المادية واللوجيستية الكفيلة بجعل الاقتصاديات والمجتمعات تدخل في معركة حقيقية ضد التخلف وتسابق أقرانها لركوب قطار التنمية. من جهة أخرى يبدو جليا ومنطقيا ضرورة دراسة ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الفجوة التنموية الهائلة بين الدول حتى صارت الفروق التنموية تصل إلى عشرات السنين بين دول متجاورة.

وبالنظر إلى جملة الخصائص التي تشترك وتتقاطع فيها الدول التي تعاني مشاكل تنموية يبرز لدينا واحد من أهم الخصائص والقواسم المشتركة ألا وهو الفساد، والذي بدوره أصبح مشكلة تشعبت فروعه وأبعاده إلى درجة جعلت من الضروري طرح إشكال جوهري يتمثل في إمكانية وجود علاقة تأثير وتأثر بين الفساد والتنمية المستدامة في العالم وهو ما سنحاول الإجابة عليه في هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل الآتي:

هل توجد علاقة تناسب بين انتشار الفساد وتدهور التنمية المستدامة في العالم؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال رصد واقع الفساد لعينة من الدول والمناطق المختلفة حول العالم ومقارنتها بمجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية المستدامة لإثبات أو نفي وجود علاقة بين المتغيرين.

1- العلاقة بين الفساد وبعض مؤشرات التنمية المستدامة.

تقتضي الدراسة - بعد رسم معالم انتشار الفساد على مستوى عينة الدراسة والقيام بترتيب الدول على ساس معيار الدول الأقل فسادا- مقارنتها بجملة من المؤشرات التي تسمح من جهة بقياس مستويات التنمية المستدامة على مستوى هذه الدول ومن جهة أخرى تحديد العلاقة الرياضية بين كل مؤشر ومعيار الفساد.

1-1- العلاقة بين الفساد والرفاهية.

من أجل الإجابة على إشكالية: هل هناك علاقة بين الفساد والرفاهية سيتم المقارنة بين ثلاثة دول من مستويات مختلفة من حيث درجة انتشار الفساد وهي: كندا، المكسيك، وزيمبابوي. وذلك من أجل قياس مدي الرفاهية التي تعيشها هذه الدول باستخدام مؤشر ليغاتوم للرفاهية (The Legatum Prosperity Index 2012) والذي يضم في تقييمه الاعتماد على حساب 8 معايير أساسية هي: الاقتصاد، المقاولاتية والفرص المتاحة، الحوكمة، التعليم، الصحة، الأمن والسلامة، الحريات الشخصية، ورأس المال الاجتماعي. وهي معايير كلية يتم حسابها بالاعتماد على مجموعة معايير والأسئلة الجزئية.

الشكل رقم (1): قياس الرفاهية حسب مؤشر ليغاتوم.

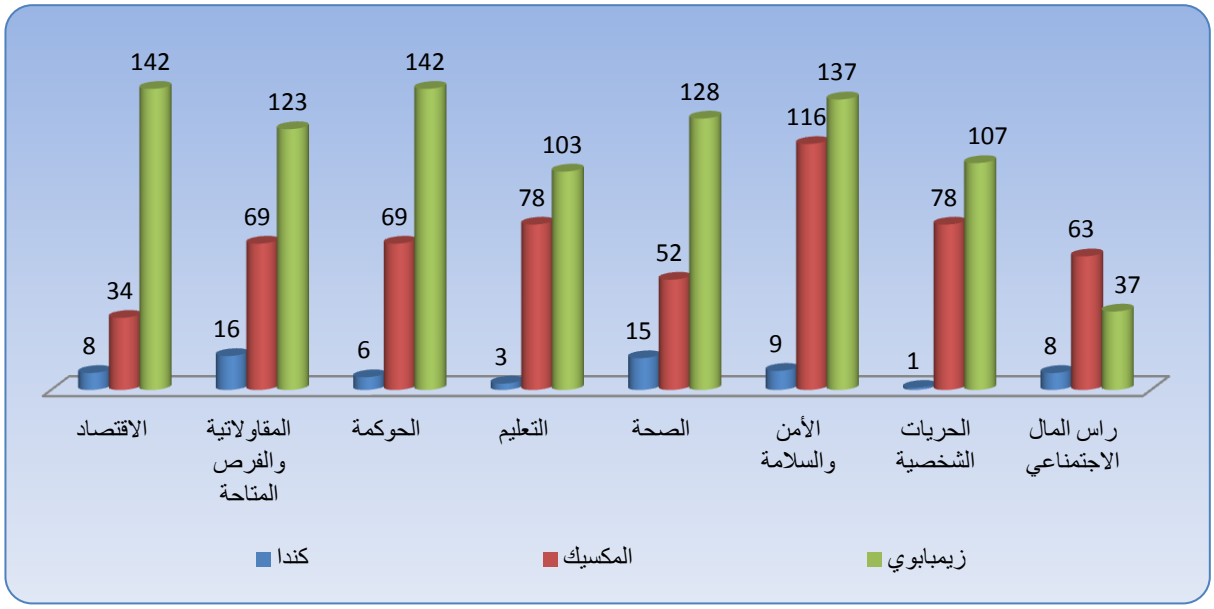

Source: The Legatum Prosperity Index 2012, available at: http://www.prosperity.com

إذا أخذنا في الحسبان أن كندا تحتل المرتبة 9 عالميا في تقرير الدول الأقل فسادا، وتحتل المكسيك المرتبة 105، فيما تتأخر زيمبابوي إلى المرتبة 163[1]، ومن خلال الشكل يظهر الفارق الكبير في الرفاهية التي تعيشها المجتمعات الثلاث خصوصا في الجانب الاقتصادي. أين نلاحظ أنه كلما زاد الفرق في انتشار الفساد زادت الهوة في الرفاهية بين المجتمعات وهو ما يظهره الفرق بين المرتبة 8 لكندا والمرتبة 142 لزيمبابوي. وهو نفس الحال الذي سار عليه واقع تشخيص الرفاهية بالنسبة للمعايير الأخرى بما في ذلك التعليم، الحوكمة، والصحة، وهي كلها مجالات حساسة لتحديد مستوى الخدمات القاعدية التي يجب أن تتوفر للمجتمعات.

لذلك نلاحظ وبوضوح التدرج السلمي للرفاهية حسب التدرج الترتيبي على سلم الفساد، وهو ما يثبت وجود علاقة عكسية بين انتشار الفساد ودرجة الرفاهية التي يعيشها المجتمع، بحيث كلما تمت مقاومة الفساد انعكس ذلك بالرفاهية على المجتمع والعكس بالعكس لأنه كلما زاد انتشار الفساد تدهورت حالة التي يعيشها المجتمع، فعلي سبيل المثال وصلت نسبة انتشار تعطي الرشاوى في زيمبابوي إلى 62%[2] نظرا للانتشار الواسع للفساد حتى وصل إلى سدة الحكم والحكومة فيها، حيث يتولى الرئيس موغابي الحكم منذ استقلال البلاد سنة 1980[3].

1-2- العلاقة بين الفساد ومستوى الفقر.

يعتبر الفقر من أهم المشاكل التي تؤرق الساسة والمخططين، حيث اختلفت التفسيرات التي تخوض في الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفقر. لذلك سنتناول بالإحصائيات والتحليل احتمال وجود علاقة بين انتشار الفقر في الاقتصاديات النامية وعنصر الفساد. وسيتم التعبير عن مستوى الفقر أو التفاوت في مستويات الرفاهية من خلال مؤشر الدخل الفردي.

أ- واقع الفساد في عينة الدول المختارة.

كخطوة أولى سيتم استعراض واقع الفساد في مجموعة من الدول (النرويج، كوريا الجنوبية، الجزائر وزيمبابوي) معبرا عنه بنتائج تقرير global corruption barometer لسنة 2013 وكذا مجموعة من المؤشرات الجزئية المأخوذة من تقريري Transparency International Corruption Perceptions Index و The Legatum Prosperity Index لسنة 2012.

الجدول رقم (1): ترتيب دول عينة الدراسة حسب مؤشرات انتشار الفساد والرشوة، الحوكمة، الحريات الشخصية.

المؤشر	الدولة	النرويج	كوريا الجنوبية	الجزائر	زيمبابوي
الترتيب من حيث الدول الأقل فسادا (من 176 دولة) [1]		7	45	105	163
الرشوة (%)[2]		3	3	41	62
الحوكمة [3] **(من 142 دولة)**		13	30	106	142
الحريات الشخصية[3] **(من 142 دولة)**		6	56	137	107

Source :1- Transparency International, Transparency International Corruption Perceptions Index 2012,ernst and young, p 5

2- Transparency International, global corruption barometer 2013, p 33 .

3- The Legatum Prosperity Index 2012. Available at : http://www.prosperity.com

يبين الجدول ترتيب دول عينة الدراسة حسب مؤشري انتشار الرشوة والفساد، حيث تم الاعتماد خلال اختيار عينة الدراسة على معيار توزع الدول على كافة مستويات انتشار الفساد لنجد أن النرويج تحتل المستوى الأول والسابعة عالميا لتحصد 85 نقطة من أصل المائة نقطة المدرجة في التقييم في حين تحتل كوريا الجنوبية المستوى الثاني وفي المرتبة 45 عالميا لتحصد 56 نقطة من أصل 100 نقطة وتأتي الجزائر في المستوى الثالث والرتبة 105 عالميا بتنقيط بلغ 34 نقطة وتتأخر زيمبابوي إلى المرتبة 163 من أصل 176 دولة لتحصد فقط 20 نقاط من أصل 100 نقطة مرجعية للتقييم.

ومن أجل إعطاء مصداقية أكثر لنتائج ترتيب الدول حسب معيار الأقل فسادا تم اعتماد معايير أخرى ذهبت في نتائجها إلى المصادقة على نتائج قياس الفساد. حيث تساوت نسب الرشوة المقاسة في كل من النرويج وكوريا الجنوبية في حين كانت مرتفعة نسبيا في الجزائر لتقارب النصف بنسبة 42% تحديدا وجاءت زيمبابوي في آخر ترتيب العينة المختارة لتكشف عن تفشي ظاهرة الرشوة في الاقتصاد وتصل إلى نسبة 62 %.

وسارت النتائج في نفس النهج فيما يخص معياري الحوكمة والحريات الشخصية لتكشف السيادة المطلقة للنرويج في مجال محاربة الفساد وكذا الحوكمة والحريات الشخصية إضافة إلى محاربة الرشوة، تليها كوريا الجنوبية ثم الجزائر وصولا إلى قاع الترتيب أين تقبع زيمبابوي في طبقة أكثر الدول عالميا فسادا.

ب– واقع الفقر في دول عينة الدراسة: حتى يتسنى إجراء مقارنة صحيحة منهجيا يصبح من الضروري أولا الإحاطة بمستويات المعيشة السائدة في الدول المعنية بالدراسة والمقارنة مقاسة بالدخل الفردي في هذه الدول لسنة 2012 وهو ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (2): الدخل الفردي لدول عينة الدراسة خلال سنة 2012 (دولار)

الدولة	الدخل الفردي لسنة 2012
النرويج	100750
كوريا الجنوبية	22831.9
الجزائر	5161
زيمبابوي[1]	650

Source : World Bank evaluations, available at : http://countryeconomy.com/countries

1- إحصائيات زيمبابوي تخص سنة 2011.

يعكس جدول توزيع الدخل الفردي لدول عينة الدراسة الفوارق الشاسعة بين الدول المدروسة لدرجة تصعب المقارنة كثيرا بين الدول، لتأتي النرويج في قائمة الدول كأعلى الدول دخلا من الناحية الفردية بدخل فردي وصل إلى 100750 دولار تليها كوريا الجنوبية وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة وبدخل فردي بعيد جدا عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 14774.70 دولار، هذا رغم تمتعها بمداخيل ريعية خيالية من عائدات البترول إلا أنها لم تستطع اللحاق أو منافسة كل من النرويج وكوريا الجنوبية وتقبع وزيمبابوي في المرتبة الأخيرة. للإشارة فإن الدخل الفردي اليومي في زيمبابوي يبلغ 1.78 دولار وهو ما يفوق بقليل الدخل (1.25 دولار في اليوم) الذي حددته الأمم المتحدة كأحد أهداف الألفية الإنمائية لتحتل بذلك في سنة 2012 المرتبة الثانية ضمن قائمة الـ 25 دولة الأكثر فقرا في العالم حسب معيار المعدل الوطني للفقر (NPL) بنسبة فقر وصلت إلى 72%[4].

ج– المقارنة بين النتائج: بمقارنة بسيطة بين الترتيب حسب معيار أقل الدول فسادا ومعيار الدخل الفردي لدول عينة الدراسة نجد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الفساد ومستوى الرفاهية على الأقل المالية الذي يعكسه مؤشر الدخل الفردي حيث أنه كلما زادت نسبة الفساد نقص الدخل الفردي بطريقة تعكس تماما النتائج المتوصل إليها. حيث تظهر كل من النرويج وكوريا ضمن الدول الأقل فسادا محققين دخل فردي كبير جدا مقارنة بالدول الأكثر فسادا (الجزائر وزيمبابوي) اللتين حققتا دخلا فرديا متواضعا جدا خصوصا بالنظر إلى المستويات

العالمية. وبذلك يمكن القول أن الدول التي ينتشر بها الفساد بنسبة كبيرة يكون مصير المواطن فيها هو الافتقار إلى ابسط الحقوق وهو الدخل المالي الذي يضمن له الحياة الكريمة.

1-3- العلاقة بين الفساد والحصول على الرعاية الصحية.

واحد من أهم التحديات أو المعضلات التي تواجهها القارتين الإفريقية والأسيوية، نجد انخفاض القدرات الحكومية على توفير رعاية صحية تكفل تحقيق مما نص عليه الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية. ولمعرفة السبب وراء هذا العجز سيتم اختبار فرضية العلاقة بين الفساد وانخفاض الرعاية الصحية في إفريقيا وأسيا من خلال مقارنتهما بقارة رائدة في مكافحة الفساد ألا وهي القارة الأوربية.

الشكل رقم (2): خريطة الفساد حول العالم لسنة 2012

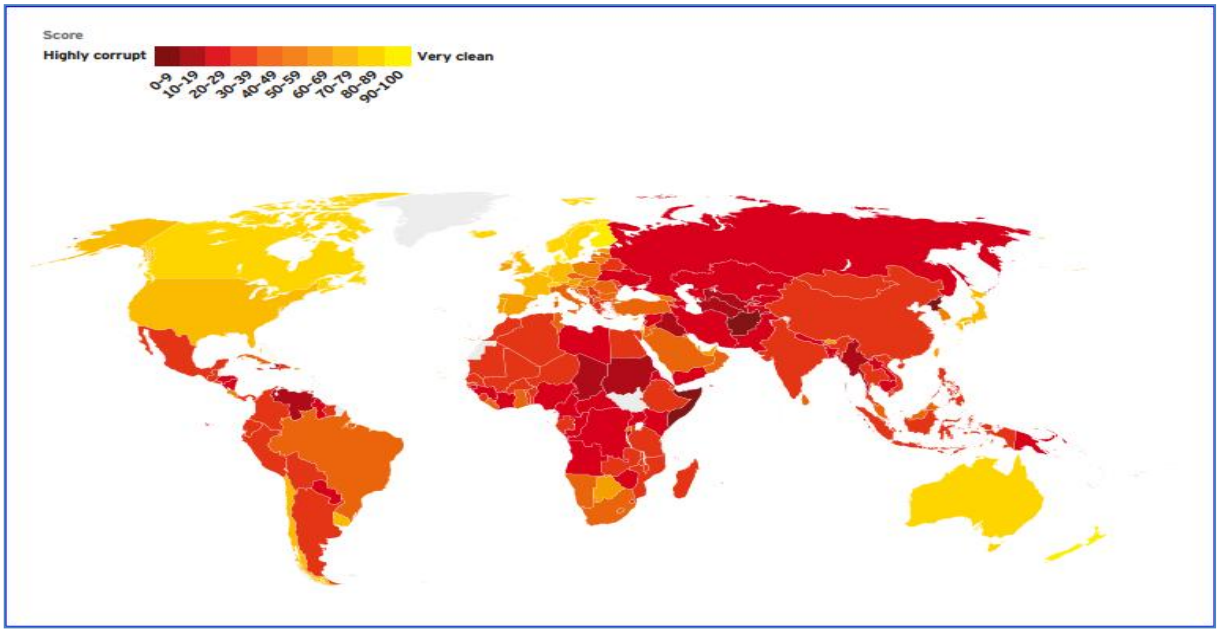

Source: Transparency International, Transparency International Corruption Perceptions Index 2012, op-cit , p 4.

يظهر الشكل خريطة الفساد حول العالم، حيث – ورغم الفروقات النسبية الطفيفة بين الدول والقارات- تظهر عموما قارتي إفريقيا وأسيا باللون الأحمر الغامق دلالة على غرقهما في الفساد، لتصل نسبة الدول التي تحصلت على أقل من 50 نقطة إلى عتبة 90% من إجمالي دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. ونفس النسق والتدرج اللوني سارت عليه القارة الأسيوية حيث لم يتحصل 95% من دول منطقة شرق أوربا ووسط أسيا على 50 نقطة. في حين نجد أن اللون الأصفر بمختلف تدرجاته هو السائد في أوربا دلالة على الوضع الجيد لهذه القارة

في مواجهة انتشار الفساد، حيث لم تتجاوز نسبة دول منطقة الاتحاد الأوربي وغرب أوربا التي لم تحصل على 50 نقطة نسبة 23%[5].

بعد استعراض واقع الفساد في قارات المقارنة، أصبح من الضروري منهجيا التطرق لواقع الرعاية الصحية لنفس العينة حتى تتم المقارنة وبالشكل الصحيح، وهو ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): المؤشرات الصحية العالمية لسنة 2011

	عدد وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات (من 1000 مولود)	عدد وفيات الأمهات عند الوضع (من 100000 أم)
إفريقيا جنوب الصحراء	109	500
جنوب آسيا	61	220
وسط آسيا والقوقاز	42	46
غرب آسيا	30	71
الدول المتقدمة	07	-

Source : United nations, The Millennium Development Goals Report 2013, New York, p 24, p28.

تتوافق النتائج التي يسردها الجدول حول وضعية الرعاية الصحية السائدة في قارتي إفريقيا وأسيا بالتناسب مع ما تقره خريطة توزيع الفساد حول العالم. حيث تغرق دول القارتين في الفساد الذي انتشر بنسب كبيرة داخل دولهما، ولم تستطع القارتين حتى الاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة سنة 2000 رغم أنه لم يعد يفصلنا سوى 2.22 سنة عن سنة 2015.

وتتدهور الحالة في القارة الإفريقية ليصل عدد وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات في الصومال إلى 180 (المرتبة 176 والأخيرة من حيث الفساد)، وفي سيراليون إلى 185 (المرتبة 123 من حيث الفساد). وهي نفس الحالة تقريبا في بعض الدول الأسيوية أين تصل مثلا في أفغانستان إلى 101 حالة وفاة (المرتبة 176 والأخيرة من حيث الفساد)، وفي طاجيكستان إلى 63 وفاة (المرتبة 157 من حيث الفساد)، وفي باكستان إلى 72 حالة وفاة (المرتبة 139 من حيث الفساد). ومن جهة أخرى وإذا ما قارننا هذه النتائج بالمستوى الصحي الذي تتمتع به

القارة الأوربية ذات مستوى الفساد الأقل انتشارا في العالم سنجد أن دول مثل فنلندا (المرتبة 1 من حيث الفساد)، النرويج (المرتبة 7 من حيث الفساد)، السويد (المرتبة 4 من حيث الفساد)، ولوكسمبورغ (المرتبة 12 من حيث الفساد) ينخفض فيها عدد وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات إلى 3 حالات فقط[6]. وهو نفس النسق الذي يوضحه عدد وفيات الأطفال داخل الدول المتقدمة مجتمعة.

على نفس المنوال سار التحليل فيما يخص مؤشر عدد وفيات الأمهات عند الوضع حيث يصل العدد في إفريقيا جنوب الصحراء إلى معدل كارثي وصل إلى 500 حالة وفاة لكل 100000 أم في حين نجد أن الدول المتقدمة لا تحص هذه المشكلة تماما أو لا تعتبرها موجودة على الإطلاق إلا نادرا. ليتضح جليا العلاقة الوطيدة من جهة بين تدهور الخدمات الصحية وارتفاع عدد وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات وعدد وفيات الأمهات عند الوضع. ومن جهة أخرى بين انتشار الفساد وتدهور الخدمات الصحية كنتيجة لذلك وهو ما يؤكد الطرح الذي يذهب إلى وجودة علاقة طردية بين تدهور الخدمات الصحية وانتشار الفساد.

1-4- العلاقة بين الفساد والتنمية البشرية.

يطمح القائمون على رسم الاستراتيجيات والسياسات التنموية في الدول النامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وانعكاس هذه التنمية بالدرجة الأولى على شعوب هذه الدول، من خلال الوصول إلى مستويات مقبولة من التنمية البشرية. ولكن طبعا إذا كان الاقتصاد المدروس يعاني من عائق مثل الفساد، فهل يمكن أن يشكل ذلك عقبة في سبيل تحقيق التنمية البشرية، أو بصيغة أخرى هل هناك علاقة بين انتشار الفساد في الاقتصاد أو المجتمع وتحقيق التنمية البشرية المنشودة؟

أ- واقع التنمية البشرية في دول عينة الدراسة: يمكن الاطلاع على مستوى التنمية البشرية لدول العينة المختارة (النرويج، كوريا الجنوبية، الجزائر، زيمبابوي) بالاعتماد على نتائج تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 والذي يظهر الترتيب الآتي.

الجدول رقم (3): مؤشر التنمية البشرية لسنة 2013

الدولة	الترتيب	قيمة المؤشر
النرويج	1	0.955
كوريا الجنوبية	12	0.909
الجزائر	93	0.713
زيمبابوي	172	0.397

Source : Human Development Report 2013, p 148.

من خلال التحليل الأفقي أو الطولي لمعطيات الجدول، تظهر كفاءة الهيئات النرويجية والكورية القائمة على النهوض بالمؤشرات البشرية وتحقيق التنمية البشرية المنشودة، وهو ما جعلهم يحتلون مراتب متقدمة ضمن تصنيف الدول التي حققت تنمية بشرية عالية جدا، وقد تترجم ذلك من خلال قيمة مؤشر التنمية البشرية الذي شارف على بلوغ الواحد الصحيح في ترجمة للجهود الجبارة للدولتين ومتجاوزتين المعدل (0.771 و 0.558) المحقق في منطقتي أوربا وأسيا الوسطى و جنوب آسيا .

ورغم تأخر الجزائر إلى المرتبة 93 عالميا، إلا أنها تواجدت ضمن تصنيف الدول التي حققت تنمية بشرية عالية -كآخر دولة في هذا التصنيف- بمؤشر للتنمية البشرية بلغت قيمته 0.713. في حين تتأخر زيمبابوي جدا عن ركب الدول الباقية لتحتل المرتبة 172 من أصل 186 دولة ضمن التصنيف الأخير المخصص للدول التي حققت تنمية بشرية منخفضة.

ب- المقارنة بين النتائج: بالمطابقة بين نتائج الدول الأربع المستعرضة من خلال مؤشر الدول الأقل فسادا مع النتائج المحصل عليها من تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، نجد توافق كلي مع الطرح الذي يذهب إلى وجود علاقة عكسية بين انتشار الفساد ومستوى التنمية البشرية، حيث كلما ساد الفساد في الاقتصاد المدروس نلاحظ انخفاض مستوى التنمية البشرية.

1-5- العلاقة بين الفساد والربط بالكهرباء.

يعتبر الوصول إلى مصادر الطاقة من بين المؤشرات الدالة على مستوى التنمية الذي وصلت إليه الدولة، وفي هذه المقارنة سيتم تغيير عينة الدراسة لإضفاء المزيد من الموضوعية على المقارنات والنتائج، لتتم المقارنة بين أوغندا، تانزانيا وقطركما هو موضح من خلال الجدول الأتي.

الجدول رقم (4): المقارنة بين مؤشري الفساد ونسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء.

	الترتيب من حيث الدول الأقل فسادا (176 دولة)	الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء (مليون)	نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء(%)*
أوغندا	130	[1]29	[1]92
تانزانيا	102	[1]38	[1]85
قطر	[2]27	-	[2]1.3

Source : Transparency international corruption perceptions index 2012, transparency international, op-cit, p 5.
1- World Energy Outlook 2012, p 532.
2- Access to electricity, avalable at : http://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS
*: data for 2010 .

من خلال الجدول يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- تتوزع الدول المختارة بين 3 مستويات للفساد، حيث تحتل قطر المستوى الأول، من خلال احتلالها للمرتبة 27 عالميا بتنقيط بلغ 68 نقطة من أصل 100 نقطة معيارية. وهو ما يدل على الجهود المعتبرة المبذولة من طرف القائمين على الهيئات الحكومية القطرية. وتأتي تنزانيا في منتصف الترتيب في المرتبة 102 بتنقيط بلغ 35 نقطة. وجاءت أوغندا في ترتيب متأخر جدا لتحتل المرتبة 130 حاصدة فقط تنقيط وصل إلى 29 نقطة؛

- وصلت نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء في كل من أوغندا وتنزانيا إلى معدلات كارثية تقترب من 100% أي انعدام الكهرباء تماما في الدولة وخاصة في أوغندا التي وصل فيها غياب الكهرباء عن العيادات الطبية سنة 2007 إلى 59%[7]. في حين لم تتعد نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء 1.3% في قطر لتعكس الجهود الايجابية صحة الخطط المرسومة والمتبعة.

– تبرز العلاقة الطردية بين مستوى الفساد ونسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء، حيث كلما زاد الفساد وانتشر زادت نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على الكهرباء. مما يزيد في تأكيد صحة الفرضية الرئيسية التي تحاول إيجاد علاقة بين الفساد والتنمية المستدامة في العالم.

لتأكيد العلاقة بين مستوى الفساد ونسبة الربط بالكهرباء سنعمد إلى الاستعانة بـ (google earth)، والذي يظهر من خلال صورة التقطت من السماء الفرق بين نسبة الإضاءة في كوريا الشمالية وجارتها الجنوبية، مع العلم أن كوريا الشمالية تأتي – من حيث معيار ترتيب الدول الأقل فسادا – في المرتبة 174 والأخيرة بالشراكة مع أفغانستان والصومال بتنقيط بلغ 8 نقاط فقط. في حين تتقدم عليها كثيرا كوريا الجنوبية بحوالي 130 مرتبة لتأتي في الرتبة 45 عالميا.

الشكل رقم (3): صورة ملتقطة بواسطة google earth للكوريتين في الليل

Source : google earth.

تظهر الصورة في الجزء الشمالي منها دولة كوريا الشمالية تكاد تكون مظلمة تماما، في حين ينتشر الضوء (مصدره الكهرباء) في كل ربوع كوريا الجنوبية دلالة على انتشار الحصول على الكهرباء بصفة كبيرة وتمكن المواطنين من هذه الخدمة بفضل توفر مناخ يكاد يخلو من الفساد الإداري والاقتصادي، عكس الشماليين أين يفتقر جزء كبير منهم إلى الكهرباء وهذا مرده الفساد الكبير الذي تتخبط فيه كوريا الشمالية تبعا لمؤشر الفساد في البلدين.

2- سبل الخروج من معضلة فساد-تخلف.

2-1- دور المجتمع المدني في محاربة الفساد: قامت مؤسسة Transparency International بإجراء صبر للآراء حول خمس وسائل (الانضمام إلى منظمة مكافحة للفساد، تحمل تكاليف أكثر للتعامل مع هيئات خالية من الفساد، المشاركة في إحتجاج سلمي، المشاركة في التوعية ضد الفساد من خلال وسائل التواصل الاجتماعية وأخير التوقيع على عريضة). بحيث يمكن للمواطنين من خلالها الحد من الفساد على امتداد 107 دولة وكانت نتائج المسح حول أكبر الوسائل تفضيلا لمحاربة الفساد كما يلي.

الشكل رقم (04): تفضيلات المواطنين للوسائل المقترحة لمحاربة الفساد.

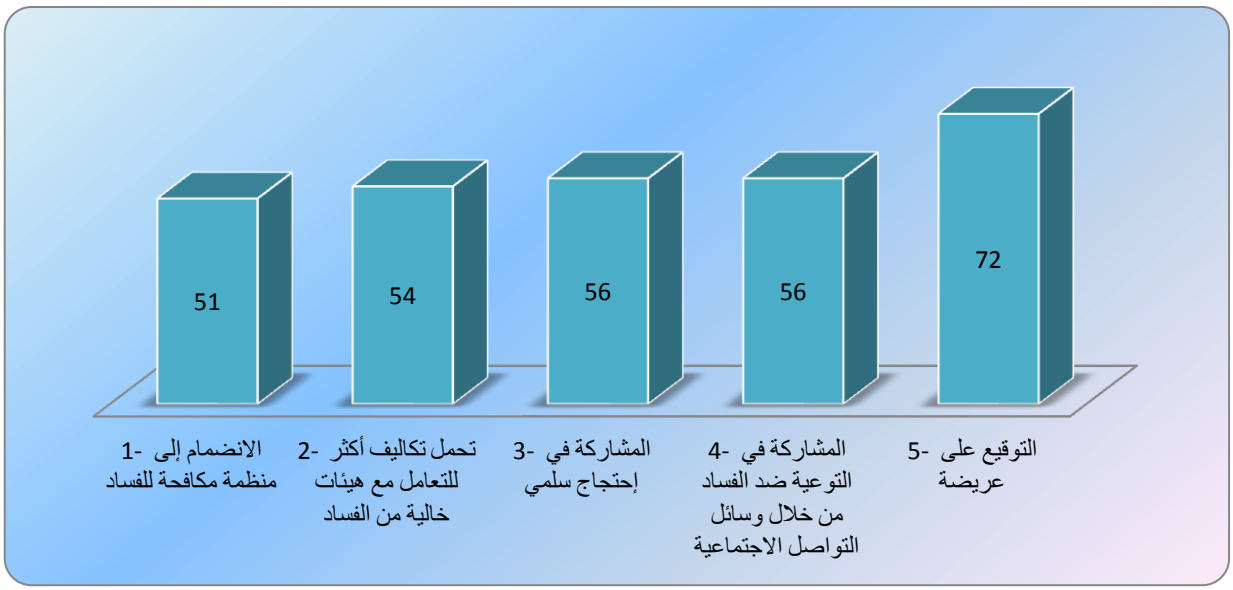

Source : Transparency International, global corruption barometer 2013, p 24 .

يظهر الشكل أن المواطنين يفضلون وسيلة توقيع العريضة في محاربة الفساد مقارنة بالوسائل الأخرى المقترحة في استطلاع الرأي حيث وصلت نسبة تفضيلها إلى 72%، رغم ذلك فالنتيجة تعني أن المواطنين لا يميلون لبقية الوسائل حيث تجاوزت نسب التفضيل 50% بالنسبة لجميع الاقتراحات المعروضة على المستجوبين مما يثبت بالدليل العملي إمكانية الاعتماد على المجتمع المدني في محاربة الفساد كحل عملي ومتاح في متناول الهيئات والحكومات التي تحاول رسم خطط تنموية إستراتيجية لنفسها وتعمل على ضمان السير في تطبيقها وإنجاحها من خلال تقليل أثار الفساد عليها.

وبلغ عدد الدول التي كانت فيها نسبة تفضيل الوسيلة الخامسة هي الأكبر 74 دولة، في حين فضل الموطنون في 13 دولة الوسيلة الثانية، و 11 دولة فضل سكانها الوسيلة الثالثة لمحاربة الفساد، كما أفرز المسح 12 دولة يفضل سكانها الوسيلة الأولى ولم تفضل سوى 5 دول الوسيلة الرابعة وهي المشاركة في التوعية ضد الفساد من خلال وسائل التواصل الاجتماعية[8].

بالنسبة للجزائر، تظهر الدراسة أن الجزائريين يفضلون مكافحة الفساد من خلال المشاركة في التوعية ضد الفساد من خلال وسائل التواصل الاجتماعية، كما تظهر الدراسة أن 93% أجابوا بنعم لواحدة من الوسائل الخمس لمكافحة الفساد وهو ما يظهر توافر الإرادة الشعبية لمحاربة الفساد (المرتبة 92 سنة والمرتبة 105 سني 2010 و 2012)[9] المعبر عنه في التقرير بانتشار الرشوة التي وصلت نسبتها إلى 41%.

2-2- تجربة الهند في مكافحة الفساد: عندما عاد فيجاي أناند إلى وطنه بعد أن أنشأ شركة للتكنولوجيا خاصة به في الولايات المتحدة، أصيب بصدمة كبرى لهول الفساد المستشري في ولاية تاميل نادو، التي ولد فيها بالهند. ونظرا لعدم استعداده للاستمرار بالممارسات المنتشرة بتقديم الرشاوى إلى مسؤولين حكوميين من أجل تقديم الخدمات اليومية التي يُفترض أنها مجانية، أسس أناند منظمة "الركيزة الخامسة"، وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تمكين المواطنين الهنود من تحدي الفساد والقضاء عليه .ومن خلال استخدام برنامج كمبيوتر لتحرير الصور وموقع على الانترنت للترويج والتوزيع، استحدث أناند سلاحاً قوياً لحماية المواطنين من المسؤولين الحكوميين الذين يطلبون ويتقاضون الرشاوى وذلك من خلال: ورقة نقدية بقيمة صفر روبية .

الشكل رقم (04): عملة الصفر روبية لمكافحة الفساد.

s

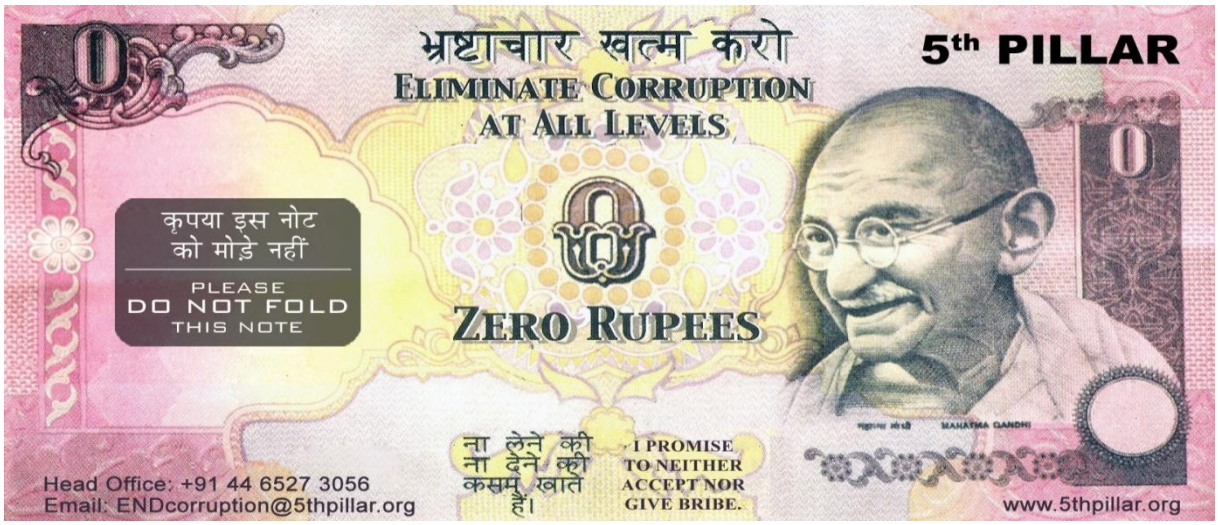

المصدر: ورقة نقدية بقيمة صفر روبية، متوفر على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2011/10/20111007152547x0.2824169.html#axzz2hkpWvu9y

هذه القطعة البسيطة من الورق التي لا تحمل أية قيمة نقدية، المصممة لتشبه ورقة نقدية بقيمة 50 روبية، أثبتت أنها رادع هائل لأولئك الذين يستلمونها. أفاد العديد من الناس أن تسلم الورقة النقدية التي تحمل باللغتين الإنجليزية والتاميلية الكلمات، "أعد بأني لن اقبل ولن أعطي أي رشوة"، أدى إلى تقديم خدمة سريعة وحتى دفع المسئولين الحكوميين الذين استلموها إلى الاعتذار. للإشارة فإن الرشوة في الهند منتشرة بنسبة 54% وهو ما جعلها تحتل المرتبة 94 عالميا من حيث الدول الأقل فسادا.

كانت حملة صفر روبية ناجحة جداً لدرجة أن منظمة الركيزة الخامسة أطلقت في عام 2008 موقعا على الانترنت يدعى ZeroCurrency.org، حيث يستطيع كل من شاء استنساخ أوراق نقدية قيمتها صفر من 196 بلدا[10].

2-3- حل مشكلة الفساد من خلال المنظور الإسلامي: لقد جاءت الشريعة الإسلامية بتشريعاتها الشاملة لتكافح الفساد والانحراف في المجتمع قبل وقوعه وبعده. ولقد كان منهج الإسلام واضحا في محاربة الفساد مهما كان صغيرا بما فرض من تعاليم شرعية ونظم أخلاقية تحمي المجتمع وتصونه. ومن جملة الحلول والخطوات التي شرعها الدين الإسلامي لمكافحة الفساد أيا كان نوعه ومصدره نجد ما يلي:

- تطبيق الشريعة الإسلامية وسيادة القانون الإسلامي؛

- غرس الإيمان في النفوس ونشر الأخلاق الإسلامية الحميدة؛

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛

- التدابير الوقائية- الاحترازية: بحيث تكون وقائية قبلية وعلاجية بعدية؛

- العدل والمساواة بين الناس؛

– نظام العقوبات: للعقوبات التي شرعها الله تعالى أثر كبير في مكافحة الفساد، بما في ذلك تبشيع الجريمة في نظر الناس واستعظامها، تضييق الخناق على الفاسدين والمفسدين، ممارسة العقوبات التشريعية مثل القصاص، مع التغليظ في العقوبات وتطبيقها للحد من الفساد.

الخلاصة :

لقد تناولنا في هذه الدراسة محاولة الإجابة على إشكالية العلاقة بين انتشار الفساد والتنمية المستدامة في العالم من خلال المقارنة الإحصائية لعينة من الدول والمناطق حول العالم. وذلك قصد دراسة العلاقة بين تغيرات ودرجة انتشار الفساد في الدول وتأثيره على أبعاد التنمية المستدامة ممثلة في بعض المؤشرات التي تم اختيارها لتمثل مرجع لقياس التنمية المستدامة.

بعد المقارنة والتحليل خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخصيها في النقاط الآتية:

– هناك علاقة عكسية بين درجة انتشار الفساد والرفاهية التي يعيشها المجتمع، بما فيها مستويات الفقر بحيث كلما زاد انتشار الفساد قلة رفاهية المجتمع وزاد انتشار الفقر؛

– هناك علاقة عكسية بين درجة انتشار الفساد والتنمية البشرية على مستوى الدول، بحيث أن توسع انتشار الفساد يتسبب في انخفاض مستويات تجسيد التنمية البشرية بما فيها معيار الحصول على خدمات ورعاية صحية جيدة أو تتوافق والمعايير العالمية؛

– تتميز المجتمعات التي ينتشر فيها الفساد بنسب كبيرة بضعف الخدمات الأساسية ومثال ذلك الوصول إلى مصادر الطاقة والكهرباء، وعلى العكس من ذلك نجد أن الدول الأقل فسادا توفر الحد المقبول من الخدمات العامة والأساسية؛

– يعتبر المجتمع المدني والمبادرات غير الحكومية بالإضافة إلى الوازع الديني من بين أهم الوسائل التي من شأنها دعم الجهود الحكومية في حال توفرها لمحاربة الفساد أو على الأقل تحجيمه وإيقاف انتشاره أكثر؛

الهوامـــش:

[1] - Transparency International, Transparency International Corruption Perceptions Index 2012,ernst and young, p 5 .

[2] - Transparency International, global corruption barometer 2013, p 33 .

[3] – فوز موغابي بالانتخابات الرئاسية في زيمبابوي، متوفر على الرابط:

http://www.alriyadh.com/net/article/856959

[4] - Ugo Gentilini, Andy Sumner, What Do National Poverty Lines Tell Us About Global Poverty?, the Institute of Development Studies, England, june 2012, p 24.

[5] - Transparency International, Transparency International Corruption Perceptions Index 2012, op-cit , p 5.

[6] - World Health Organization, World health statistics 2013, p 55.

- Transparency International, Transparency International Corruption Perceptions Index 2012,ernst and young, p 4 .

[7] - Sustainable Energy for All , Global tracking framework, 2013, p 82.

[8] - Transparency International, global corruption barometer 2013, p 25.

[9] - Algeria, available at : http://zerocurrency.org/algeria.html

[10]- مجلة e- journal USA، وزارة الخارجية الامريكية، المجلد 16، العدد 3، أكتوبر 2011، ص 35.